تقرير خط الأساس لمحلية العمل الإنساني في الأردن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

جوناف Jonaf

JORDAN INGO FORUM

redr australia

© ٢٠٢٣، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جميع الحقوق محفوظة.

صورة الغلاف: مجموعة من النساء خلال تدريب الخياطة في مركز الواحة في عجلون. هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ بشار الجعبري.

جدول المحتويات

ملخص وافٍ ٤

خلفية عامة والغرض من التقرير ٥

المنهجية ٦

جمع البيانات ٧

المحددات ٨

الاستنتاجات الأساسية بشأن مجالات النواتج (١-٧) ٩

مجال الناتج ١: جودة الشراكة ٩

مجال الناتج ٢: المشاركة ١٣

مجال الناتج ٣: التمويل ١٦

مجال الناتج ٤: القدرات ١٩

مجال الناتج ٥: التنسيق ٢١

مجال الناتج ٦: تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ٢٥

مجال الناتج ٧: البيئة المواتية ٢٦

الخاتمة والتوصيات ٢٨

توصية بشأن جمع البيانات مستقبلاً ٣٠

ملخص وافٍ

إن محلية العمل الإنساني في الأردن هو عملية مستمرة تتطلب التعاون والتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. تسلط نتائج دراسة خط الاساس الضوء على كلٍّ من التقدم المُحرَز في الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ أجندة محلية العمل الإنساني والتحديات التي تواجهها تلك الجهود.

يقدم هذا التقرير الأساسي لمحة عامة عن الحالة الراهنة لجهود محلية العمل الإنساني في الأردن بما يتماشى مع ١ إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم محلية (محلية) العمل الإنساني في الأردن والتزامات الصفقة الكبرى العالمية. ٢ والأهم من ذلك، يوفر هذا الأساس قاعدة شواهد مهمة يُسترشَد بها في الطريق إلى تعزيز جهود محلية العمل الإنساني في الأردن، لا سيما بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة.

باختصار، يكشف تحليل مجالات النواتج المختلفة عن تطورات إيجابية ومجالات تتطلب مزيدًا من الاهتمام، في ديناميكيات علاقة محلية العمل الإنساني بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وعلى الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ أنظمة المساءلة ومساندة المشروعات التي تقودها المجتمعات المحلية، لا تزال هناك تفاوتات في الصلاحيات بحاجة إلى مزيد من التخفيف من حدتها، وينبغي تركيز الجهود على صياغة الاتفاقيات، ودمج وتمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإشراكها في عمليات صنع القرار.

وفيما يخص التمويل، ثمة حاجة إلى زيادة فُرص التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإجراء تغييرات في السياسات لتسهيل التوزيع العادل للموارد. ومن الأهمية بمكان تدعيم استدامة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وقدراتها، ومن ذلك تلبية احتياجاتها الخاصة وتعزيز أنظمة الإدارة المالية. وفضلًا على ذلك، ينبغي بذل جهود لإدارة المخاطر بكفاءة، واعتماد ممارسات شاملة لإدارة المخاطر في داخل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

ويجب أن تأخذ تقييمات القدرات في الاعتبار احتياجات كل من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية وقدراتها، كما يجب دمج خطط تعزيز القدرات في اتفاقيات الشراكة. وتُعَد المبادرات التعاونية بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية مهمة لتقوية القدرات بكفاءة.

وعلى الرغم من الجهود الجارية لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق، لا تزال هناك عقبات أمام المشاركة، وحاجة إلى زيادة دمج الأصوات المحلية. كما ينبغي معالجة العوائق اللغوية، والمصطلحات الفنية، ومحدودية تمثيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لضمان المشاركة الهادفة.

ويُعَد الاعتراف بأدوار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإنجازاتها والإشادة بها في وسائل الاتصال العام أمرًا مهمًّا من أجل تشكيل تصورات إيجابية إزاء الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في داخل المجتمع وبين الممولين. ويمكن أن يسهم هذا الاعتراف في تعزيز الدعم لدور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ومكانتها الإستراتيجية.

وأخيرًا، يجب أن تدعم الجهات الفاعلة الدولية قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في مجال كسب التأييد، ويجب أن تتجاوز جهودها حدود التدريب إلى اتخاذ إجراءات مثل تبادل المعلومات، والدعم الإداري، وتقديم المساعدة الفنية، وتسهيل الصلات. ويُعَد إشراك الحكومة والممولين والمجتمعات المحلية في الحوارات الإستراتيجية ضروريًّا، لتناول مجالات الاهتمام المشترك ودفع عجلة التغيير.

وبشكل عام، فمن خلال تناول مجالات التحسين المحددة، وتعزيز ديناميكيات الشراكة، وتشجيع الممارسات الشاملة، من الممكن أن يصبح التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية أكثر إنصافًا وفعالية وتحت قيادة محلية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عمل إنساني أكفأ وأنجع وأفضل جودة في الأردن.

خلفية عامة والغرض من التقرير

في الأردن، حشدت اللجنة الإنسانية للإستراتيجية الأردنية - منتدى الشركاء في المجال الإنساني سابقًا - فريق عمل لمحلية العمل الإنساني، برئاسة مشتركة من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتحويل التزامات الصفقة الكبرى إلى إجراءات ملموسة.

وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتكليف بعمل هذا التقرير الأساسي نيابة عن فريق العمل المعني بمحلية العمل الإنساني، بدعم من أخصائي في الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم في مجال محلية العمل الإنساني، وبتمويل من حكومة أستراليا. ويستند التقرير إلى الوضع الأساسي للأبعاد السبعة لإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني، الذي أُعد واعتُمد رسميًّا من قِبَل منتدى الشركاء في المجال الإنساني في الأردن – الذي تغير اسمه إلى اللجنة الإنسانية للإستراتيجية الأردنية – في يونيو/ حزيران ٢٠٢١ – كما أجرى التقرير تقييمًا أكثر تعمُّقًا لتلك الأبعاد السبعة.

ويهدف هذا التقرير إلى عرض تقييم أساسي شامل لمجالات النواتج السبعة لإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني (وهذه المجالات هي: جودة الشراكة والمشاركة والتمويل والقدرات والتنسيق والتصورات والبيئة المواتية) والتي يجب تحقيقها عن طريق ١٥ إجراءً وتدبيرًا، باستخدام ٣٧ مؤشرًا. وسيعمل ذلك على رسم صورة للوضع الحالي، مبينًا أي تقدم أُحرز في تنفيذ أجندة محلية العمل الإنساني في الأردن، بطريقة مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة للجميع، على وجه الخصوص.

ويتوخى في هذا التقرير أن يعود بالنفع على جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالأردن، وأن يكون محل استخدام من جانبها. ويُقرّ بأنه في حين أن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية عليها أن تضع تعاريف المحلية وأولوياته، فإن إحراز التقدم في المحلية في الأردن هو مسؤولية مشتركة للجميع. كما يقر أيضًا بأن كل الجهات الفاعلة لديها قدرات وعندها ثغرات. ويولي الإطار، الذي يشكل أساس التقرير، اهتمامًا خاصًّا للأنشطة والممارسات التي يجب أن تتعهد بها الجهات الفاعلة الدولية (الجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والأمم المتحدة) من أجل إصلاح ممارساتها وأنظمتها الحالية، بحيث يزداد دور المجتمعات المحلية في قيادتها. لكن الغرض منه هو أن يكون أداة تستخدمها أي جهة فاعلة تشارك في العمل الإنساني على أي مستوى.

في غضون السنوات الأخيرة، وخصوصًا بعد الصفقة الكبرى عام ٢٠١٦، أُعدَّت مجموعة متنوعة من مذكرات الممارسة والأدوات والأُطُر العملية لقياس التقدُّم المحرَز في عملية المحلية على كل من الصعيدين العالمي والوطني وكذلك على مستويات الاستجابة. بَيْدَ أن هناك شواهد أقل على مدى فعالية استخدام الجهات الفاعلة لهذه الأطُر وتكييفها بفعالية، على الرغم من ظهور المزيد من الشواهد.

استُخدِمت "الأبعاد السبعة للمحلية" الأصلية لمبادرة الإرشاد العالمية الاستخدام الأمثل، كما عمل آخرون على تحديثها والبناء عليها (راجع الإطار الداخلي)، وهي تتيح نقطة انطلاق مناسبة ومفيدة للأردن. وبالنسبة لهذا الإطار، صُمِّمت "الأبعاد" والإجراءات والمؤشرات المقابلة لها بحيث تعكس السياق الوطني والتشغيلي.

الهدف النهائي من عمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لاطار محلية العمل الانساني هو تسهيل جهود التأهُّب والاستجابة والتعافي، وتحقيق الاستقرار في الأردن على نحو أكثر فعالية وشمولًا واستدامة. ويمثِّل التقدُّم الحقيقي في المحلية سبيلًا مهمًّا لتحقيق هذا الهدف الوطني.

المنهجية

كانت عملية جمع البيانات الأساسية متعددة الأوجه وتطلبت مشاركة أصحاب مصلحة متعددين، وشملت جمع المعلومات ذات الصلة على مستوى مجالات النواتج السبعة، من جميع الجهات الفاعلة التي التزمت بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لمحلية العمل الإنساني، على النحو التالي:

بالنسبة لمؤشرات ناتج جودة الشراكات، جُمعت البيانات من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي التزمت بتبادل المعلومات حول ممارساتها الحالية في مختلف جوانب مبادئ الشراكات.

بالنسبة لمؤشرات ناتج المشاركة، جُمعت البيانات من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي التزمت بمشاركة المعلومات حول ممارساتها الحالية المعززة للمساءلة أمام السكان المتضررين.

بالنسبة لمؤشرات ناتج التمويل، جُمِعت البيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الصندوق الإنساني الأردني)، وكذلك من المانحين والجهات الفاعلة الدولية التي التزمت بتبادل المعلومات حول ممارساتها الحالية لتشجيع زيادة التمويل للمنظمات المحلية، وكذلك من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الملتزمة بتدعيم خططها لتخفيف المخاطر.

بالنسبة لمؤشرات ناتج القدرات، جُمِعت البيانات من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي التزمت بمشاركة المعلومات حول ممارساتها الحالية في تشجيع مبادرات تعزيز القدرات المشتركة في إطار شراكاتها.

بالنسبة لمؤشرات ناتج التنسيق، جُمِعت البيانات من قطاعات اللاجئين/القطاعات الفرعية/الفرق العاملة حول ممارساتها الحالية لتعزيز أجندة محلية العمل الإنساني في هياكل التنسيق لديها، وكذلك من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية حول تصورها لمشاركتها في هذه الهياكل.

بالنسبة لمؤشرات ناتج تصورات الجهات الفاعلة المحلية، جُمِعت البيانات من الجهات الفاعلة الدولية التي التزمت بتبادل المعلومات حول ممارساتها الحالية للإشادة بشركاء من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في اتصالاتها العامة، فضلًا على تصورات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هذا الشأن.

وبالنسبة لمؤشرات ناتج البيئة المواتية، جُمِعت البيانات من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي التزمت بمشاركة المعلومات حول ممارساتها الحالية في الدعوة المشتركة للقضايا ذات الأهمية المشتركة.

جمع البيانات

جمِعت البيانات من خلال استقصاءين الكترونين أُعِدَّا لكل من: ١) الجهات التي تنفذ العمل الإنساني مباشرة (بصفة أساسية الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية والدولية)؛ و ٢) تلك التي تمول العمل الإنساني (الجهات المانحة). وتُرجم الاستقصاء الموجه للجهات التي تنفذ العمل الإنساني، وطُرح باللغتين وطُرح الاستقصاء الخاص بالجهات التي تموِّل العمل الإنساني باللغة الإنجليزية .(Kobo Toolbox) العربية والإنجليزية، عبر منصة كوبو لجمع البيانات فقط على منصة ت كوبو.

وأُطلِع جميع أعضاء اللجنة الإنسانية للإستراتيجية الأردنية (منتدى الشركاء في العمل الإنساني سابقًا) عليه في يونيو/حزيران ٢٠٢٢، مع ضمان السرية.

قبل إطلاق الاستقصاء، دُعيت جميع الجهات الفاعلة لحضور ورشة عمل لتعميم إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني، لمنتدى شركاء العمل الإنساني في الأردن، وجُمِعت البيانات الأساسية في ١٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٢. وكان الغرض العام من ورشة العمل هو الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، من المنظمات المحلية والدولية التي تمثل الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وقادة القطاعات/ القطاعات الفرعية/ الفرق العاملة، الذين يعملون في مجال الاستجابة الإنسانية في الأردن، لتشجيع الاعتماد والالتزام بتنفيذ الإطار، سواء على المستوى الجماعي أو على مستوى أصحاب المصلحة المحددين، كلٌّ في المؤسسة التي يتبعها. وتمثَّل الهدف الحقيقي من ورشة العمل في إطلاع المشاركين على نطاق وغرض إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لمحلية العمل الإنساني، والمتطلبات والتوقعات المرتبطة باعتماد الإطار والالتزام به، بما في ذلك متطلبات خط الأساس والرصد وإعداد التقارير والمساءلة بالإضافة إلى تعريفهم بكيفية ملء أدوات جمع البيانات (الاستقصاء) ونوع البيانات والمعلومات اللازمة في هذا الاستقصاء. وتضمنت ورشة العمل عروضًا تقديمية عامة، وكلمة رئيسية، وكلمات لضيوف متحدثين، واستخدمت نهجًا تشاركيًّا وميسرًا لتعزيز التعلم من النظراء والتأمل بين أصحاب المصلحة، لتمكين تبادل الآراء فيما بين الأفراد، والاتفاق على الخطوات التالية لنشر الإطار وخط الأساس الخاص به.

وعرَّفت ورشة العمل المشاركين السبعين (الذين يمثلون ٢٤ من الجهات الفاعلة الدولية و٢٠ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية) بإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني، ونواتجه السبعة ومؤشراتها، فضلًا على أهمية إسهام جميع أصحاب المصلحة في تقرير خط الأساس لمحلية العمل الإنساني.

وعلى أعقاب ورشة العمل، عُقدت سلسلة من جلسات المتابعة الجماعية والفردية عبر الإنترنت للإجابة عن أسئلة المشاركين الإضافية فيما يتعلق بعملية ادخال لبيانات الأساسية.

المحددات

يتمثل المحدد الرئيسي الذي يواجه جمع البيانات من أجل هذا التقرير الأساسي في أن عدد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية التي أسهمت في الاستقصاء كان أقل مما كان متوقعًا، وذلك على الرغم من تعميمها على جميع أعضاء اللجنة الإنسانية للإستراتيجية الأردنية وتنظيم ورشة عمل الإطلاق المخصصة لسبعين مشاركًا.

وكانت المشكلات الرئيسية التي اشارت اليها المنظمات التي اعتذرت عن عدم قدرتها على الإسهام في جمع البيانات هي: (١) المخاوف بشأن تبادل البيانات؛ (٢) طول وتعقيد الاستقصاء الأساسي (الذي يتطلب مدخلات من إدارات متعددة في داخل كل مؤسسة، مثل الموارد البشرية، والشؤون المالية، والاتصالات) والفجوات المتعلقة بقدرات الموظفين. وبالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية على وجه التحديد، كانت إحدى العقبات الرئيسية التي أُلقي الضوء عليها هي عدم وجود ذاكرة وسجلات مؤسسية، فضلًا على نقص الموظفين، الأمر الذي يمنعها من الإجابة عن عديد من أسئلة الاستقصاء.

وفيما يتعلق بمجال الناتج المتعلق بالتمويل، كان من الصعب الحصول على أرقام دقيقة من الجهات الفاعلة، لا سيما عند السؤال عن التمويل المخصص لمهمة معينة، مثل بناء القدرات، حيث لا يوجد لدى جميع المنظمات مثل هذا التفصيل للميزانية.

فضلًا على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تسهيل عملية جمع البيانات الأساسية، وُضعت مجموعة جديدة من مؤشرات جمع البيانات محددة، وقابلة لتتناسب مع المؤشرات الأصلية في إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل (SMART) للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنيًّا الإنساني.

وفيما يخص الأسئلة المتعلقة بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية، تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القيود في فَهم وإدراك ماهية هذه المجموعات، مما يؤثر على وضوح إجاباتها.

الاستنتاجات الأساسية بشأن مجالات النواتج (١-٧)

يعكس دراسة خط الاساس البيانات المقدمة من ٤١ جهة فاعلة (١٦ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، و١٩ من الجهات الفاعلة الدولية، و٦ من الجهات المانحة). وفيما يلي عرض للاستنتاجات العامة والنتائج الخاصة بكل ناتج وفقًا للمؤشرات ذات الصلة.

مجال الناتج ١: جودة الشراكة [٣ إجراءات؛ ٩ مؤشرات]

ويُسلِّم هذا الناتج بأن الشراكات ذات النوعية الجيدة تقع في صميم أجندة المحلية. وتركز الإجراءات والمؤشرات الخاصة بمجال الناتج هذا على ضرورة أن تشترك الجهات الفاعلة في صياغة مبادئ المشاركة المتفق عليها، والتقيد بها، وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في وضع البرامج وتنفيذها، واتخاذ خطوات، ما أمكن، للحد من الفوارق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية.

وبشكل عام، أشار التحليل الأساسي إلى بذل جهود كبيرة لضمان أن تكون الشراكات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية (بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء) حقيقية ومنصفة ومتكاملة. ومع ذلك، لا تزال مواقف الصلاحيات المتباينة جزءًا لا يتجزأ من عديد من ترتيبات الشراكة بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

وفي إطار الإجراء الأول "تضمين مبادئ الشراكة وتطبيقها بنشاط في الشراكات والبرامج الإنسانية"، يُظهِر التحليل خط الاساس أن كلًّا من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تتقيد بمبادئ الشراكة وتؤكد التزامها بها. وهذا مؤشر إيجابي على إدراك وتفهم أهمية الشراكات المنصفة والتعاونية في الجهود الإنسانية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى صياغة أكثر تعمقًا لاتفاقيات الشراكة، تضمن شموليتها واستجابتها لاحتياجات وتفضيلات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويشمل ذلك إدراج اللغة العربية، باعتبارها اللغة المحلية في الأردن، في وثائق الشراكة، وهو ما يمكن أن يسهل التفاهم والتعاون بشكل أفضل بين جميع الشركاء.

ويبرز مجال الناتج هذا أيضًا أهمية تعزيز تكامل وأدوار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في مختلف مراحل المشروع. وهذا يعني خلق فرص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للمشاركة بشكل أكثر نشاطًا وجدية في عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ، وبالتالي تعزيز ملكيتها وقيادتها في البرامج الإنسانية. وفي إطار الإجراء الثاني "كلٌّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية تتعاون معًا طوال دورة البرنامج (يشمل ذلك التصميم، والتخطيط، وإعداد المقترحات، وعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم)، كما تتعاون مع الأشخاص المتضررين من جرَّاء الأزمات، وتتشارك عملية صنع القرار، بينما تضطلع بأدوار تكميلية في الوقت ذاته"، يشير تحليل خط الأساس إلى وجود مستوى جيد من التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية فيما يتعلق بإجراء تقييمات للاحتياجات. وهذا يدل على إدراك أهمية إشراك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في فهم احتياجات وأولويات السكان المتضررين من الأزمات. ومع ذلك، ووفقًا لمدخلات من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، فإن مشاركتها في الشراكة لا تزال محدودة، وفي الأغلب تدور إسهاماتها حول جمع البيانات الميدانية وتنسيقها، بدلًا من المشاركة بنشاط في عمليات صُنع القرار وتصميم البرامج وتخطيطها. وانسجامًا مع هذا، يشير التحليل الأساسي أيضًا إلى أن الجهات الفاعلة الدولية لا تتعاون تعاونًا كاملًا مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية طوال جميع مراحل دورة البرنامج.

وفي ضوء ما تم التشديد عليه في إطار مجال الناتج هذا، فمن المهم، لتعزيز التعاون، تقدير خبرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ووجهات نظرها وتثمينها. ومن ذلك إشراكها في عمليات صنع القرار، وتقاسم الأدوار التكميلية، وإشراكها بنشاط في تصميم البرامج والتخطيط وإعداد المقترحات وأنشطة الرصد والتقييم (الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم). وفيما يتعلق بالإجراء الثالث "في إطار الشراكة بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية فإن تلك الجهات تعمل على التعزيز والالتزام بممارسات توظيف أخلاقية وظروف عمل أكثر إنصافًا"، يشير التحليل الأساسي إلى أن كلًّا من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية أبلغ بالتقيد الكامل بممارسات التوظيف الأخلاقية وظروف العمل. غير أنه من المهم ملاحظة أن الإبلاغ الذاتي قد لا يكون موضوعيًّا، وقد تكون هناك اختلافات في كيفية تعريف الجهات الفاعلة لممارسات التوظيف الأخلاقية وتفسيرها.

جودة الشراكة		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
١-١ تضمين مبادئ الشراكة (مبادئ الشراكة) وتطبيقها بنشاط في الشراكات والبرامج الإنسانية	**١-١أ** أُدرجَت مجموعة من مبادئ الشراكة السياقية في وثائق الشراكة (مثل مذكرات التفاهم أو اتفاقيات الشراكة وخطط الشراكة وإعداد التقارير) **التعريف:** طُلب من الجهات الفاعلة الدولية الإجابة عما إذا كانت اتفاقيات الشراكة الخاصة بها متوافقة مع مبادئ الشراكة، بغية تحديد النسبة المئوية لاتفاقيات الشراكة التي تتبع جميع مبادئ الشراكة (المساواة والشفافية والنهج القائمة على النتائج والمسؤولية والتكامل)	**النتيجة: ١٠٠٪ (١٩/١٩)** يشير التحليل إلى أن جميع الجهات الفاعلة الدولية (١٠٠٪) أفادت بأن اتفاقيات شراكتها اتبعت مبادئ الشراكة
	١-١ب % من الجهات الفاعلة الدولية التي لديها اتفاقيات شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تتمتَّع بأدوار ومسؤوليات واضحة ومُتَّفَق عليها، بالإضافة إلى رفع التقارير المتبادلة، ووسيلة إثارة المخاوف والتحديات **التعريف:** طُلب من الجهات الفاعلة الدولية الإجابة عما إذا كانت اتفاقيات الشراكة بها أدوار ومسؤوليات واضحة ومُتَّفَق عليها، بالإضافة إلى رفع التقارير المتبادلة، ووسيلة لإثارة الشواغل والتحديات	**النتيجة: ٩٤٪ (١٩/١٨)** يظهر التحليل أن ٩٤٪ من الجهات الفاعلة الدولية تمكنت من التأكيد بالإيجاب ردًّا على هذا السؤال، وأن واحدة منها فقط لم تستطع تأكيد وجود تقارير متبادلة عن التقدم المحرَز في المشروع
	١-١ج % من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تقدِّم تقارير ذاتية تفيد بأن الشراكات الإستراتيجية مع الجهات الفاعلة الدولية تعكس على نحو مطَّرد الأهداف والطموحات للجهات الفاعلة المحلية والوطنية **التعريف:** سئلت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عما إذا كانت شراكتها الإستراتيجية مع الجهات الفاعلة الدولية تعكس أهدافها وطموحاتها بصورة متزايدة	**النتيجة: ٩٣٪ (١٤/١٥)** ويكشف التحليل أن ٩٣٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تعتقد أن شراكاتها مع الجهات الفاعلة الدولية تعكس أهدافها وطموحاتها كما طرح سؤال متابعة لفهم مدى انعكاس أهداف وطموحات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الشراكة الإستراتيجية للجهات الفاعلة الدولية، حيث يعتقد ٦٤٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أنها عكست أكثر من ٧٠٪، و٢٢٪ تعتقد أنها عكست ما بين ٥٠-٧٠٪، و١٤٪ الباقية تعتقد أنها عكست أقل من ٥٠٪ وذكر أكثر من ٧٠٪ ممن أفادوا بأن هذه الشراكة الإستراتيجية عكست أهدافهم وطموحاتهم أن تلك الشراكات ساعدتهم في اكتساب فُرص جديدة للعمل مع الجهات الفاعلة الدولية، ومعارف جديدة في هذا المجال، وفرصة لتنفيذ مشروعات في مجتمعاتها المحلية بناءً على احتياجاتها أما تلك التي تعتقد أن الشراكات الإستراتيجية مع الجهات الفاعلة الدولية لا تعكس أهدافها في الجهات الفاعلة المحلية والوطنية إلا في أقل من ٥٠٪ من الوقت، فتشير إلى حقيقة عدم أخذ أفكارها ووجهات نظرها بشأن العمل في الميدان بناء على خبراتهم المحلية في الاعتبار

	١-١د تُقبَل وثائق الشراكة باللغة العربية قدر الإمكان **التعريف:** % الجهات الفاعلة الدولية التي تقبل تقديم وثائق الشراكة باللغة العربية	**النتيجة: ٥٨٪ (١٩/١١)** يظهر التحليل أن ٥٨٪ من الجهات الفاعلة الدولية تقبل وثائق الشراكة باللغة العربية
١-٢ كلٌّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية تتعاون معًا طوال دورة البرنامج (يشمل ذلك التصميم، والتخطيط، وإعداد المقترحات، وعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم)، كما تتعاون مع الأشخاص المتضررين من جرَّاء الأزمات، وتتشارك عملية صنع القرار، بينما تضطلع بأدوار تكميلية في الوقت ذاته	**١-٢أ** % من تقييمات الاحتياجات التي تُعَد تقييمات ومشاورات تعاونية حقيقية للاحتياجات تُجرى وتُستخدَم في إثراء المقترحات وتصميم البرامج **التعريف:** سئلت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية عن إجراء تقييم الاحتياجات وما إذا كانت تستخدم تلك التقييمات في تصميم المقترحات والبرامج.	**النتيجة: ٥٨٪ (٢٦/١٥)** يشير التحليل إلى أن ٦٣٪ (١٢ من أصل ١٩) من الجهات الفاعلة الدولية أفادت بإجراء ما مجموعه ٢٦ تقييمًا للاحتياجات في خلال عام ٢٠٢١، أُجري ١٥ تقييمًا منها بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. أفاد ٦٢,٥٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (١٦/١٠) بأنها كانت جزءًا من تقييم مشترك للاحتياجات، لكنها ذكرت أن دورها اقتصر على جمع البيانات الميدانية، بما في ذلك الاستقصاءات وإجراء مناقشات جماعية مركزة.
	١-٢ب عدد البرامج التي جرى تصميمها (ما أمكن) وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والأشخاص المتضررين من الأزمات	**النتيجة: ٣٦٪ (١٩/٧)** بالنسبة لهذا المؤشر، أفاد ٥٩٪ (١٩/١١) من الجهات الفاعلة الدولية بأن لديها برنامجًا شاركت في تصميمه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وعندما سئلت عن تنفيذ المشروعات، زادت النسبة إلى ٨٩,٤٪ (١٩/١٧) من الجهات الفاعلة الدولية التي أفادت بتنفيذ البرامج مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ومع ذلك، عندما سُئلت عمَّا إذا كانت هذه البرامج خضعت للرصد والتقييم المشترك مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والأشخاص المتضررين من الأزمات، ذكر ٥٢٪ فقط من الجهات الفاعلة الدولية (١٩/١٠) أنها تُجري رصدًا وتقييمًا لتلك البرامج جنبًا إلى جنب مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ومِن ثَم، فإن ٣٦٪ فقط (١٩/٧) من الجهات الفاعلة الدولية أفادت بالإيجاب عن مشاركتها في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المحلية.
	١-٢ج التقرير الذاتي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والذي يفيد بأن الشراكات حقيقية ومنصفة (يشعر الشركاء بالاحترام والتقدير بشكل متماثل). **التعريف:** % الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي أعدت تقريرًا ذاتيًّا يفيد بأن الشراكات حقيقية ومنصفة (يشعر الشركاء بالاحترام والتقدير بشكل متماثل).	**النتيجة: ٥٦٪ (١٦/٩)** ي حين أفاد ٥٦٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال التقرير الذاتي بشعورها بأن شراكاتها مع الجهات الفاعلة الدولية تكفل لها الاحترام والتقدير المتساوي، فإن ٤٣٪ المتبقية من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كانت أقل تأكيدًا على ذلك، حيث أفاد من خلال التقرير الذاتي بشعورها بقدر ما من الاحترام والتقدير المتساوي.

		وطُرح سؤال متابعة على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتوضيح إجابتها بمزيد من التفصيل، فأوضح ٥٦٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي أفادت بأنها سعيدة بهذه الشراكة، أنها تشعر بأن الشراكات تمنحها المجال لتلبية احتياجاتها وبناء قدراتها، وأنها تشعر بأنها تلقى آذانًا مصغية وتحظى باحترام. من ناحية أخرى، أوضحت النسبة المتبقية البالغة ٤٣٪ اعتقادها أن اتفاقية الشراكة موجودة فقط لأنه من الإلزامي على الجهات الفاعلة الدولية إقامة شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وأنه لا يوجد تعاون حقيقي في هذا المجال، ولا تركيز على تعزيز قدرات ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
١-٣ في إطار الشراكة بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية فإن تلك الجهات تعمل على التعزيز والالتزام بممارسات توظيف أخلاقية وظروف عمل أكثر إنصافًا.	**١-٣أ** لدى جميع الجهات الفاعلة مبادئ توجيهية أخلاقية للتوظيف، وهذه المبادئ متاحة لجميع الجهات للالتزام بها **التعريف:** % الجهات الفاعلة الدولية/الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي لديها مبادئ توجيهية أخلاقية للتوظيف متاحة ومتقيَّد بها.	**النتيجة: ١٠٠٪ (٣٥/٣٥)** يظهر التحليل أن جميع الجهات الفاعلة الدولية/ الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تفيد بأن لديها مبادئ توجيهية أخلاقية بشأن التوظيف وأنها تقيدت بها.
	١-٣ب ٪ من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي اتَّخذت خطوات للحد من الاختلافات في الأوضاع بين موظفيها الوطنيين والدوليين، حسب مقتضى الحال. وذلك يمكن أن يشمل أمثلة تتعلَّق بالرفاهية، والمستحقات، وظروف السلامة والأمن، والتطوير الوظيفي، وما إلى ذلك.	**النتيجة: ١٠٠٪ (٣٥/٣٥)** أجابت جميع الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالإيجاب عن هذا المؤشر، حيث أكدت أنها تتخذ خطوات لتقليل الاختلافات في الأوضاع بين موظفيها الوطنيين والدوليين - إن وُجدت.

مجال الناتج ٢: المشاركة [إجراءان؛ ٥ مؤشرات]

يقر هذا الناتج بأهمية ضمان مشاركة النساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمات مشاركةً جادةً في تحديد المساعدات التي تقدَّم لهم، وكيفية تقديم المساعدات الإنسانية لتحسين الأحوال المعيشية وسُبُل كسب العيش. ويشمل ذلك ضمان أن يكون لهم تأثير على القرارات والأنشطة التي تؤثر فيهم.

وفي حين يُنظر إلى البرامج التي تقودها المجتمعات المحلية على أنها وسيلة لمشاركة أمثل مع المجتمعات المحلية وأكثر مواءمة مع احتياجاتها، فإن محلية العمل الإنساني لا يؤدي بطبيعة الحال إلى مساءلة أفضل أمام الأشخاص المتضررين. ومِن ثَم، من المهم تضمين الإجراءات الرامية إلى تحسين المشاركة بنشاط في تخطيط محلية العمل الإنساني.

يسعى هذا الناتج إلى تعزيز الفُرص التي تُوفَّر للمجتمعات المحلية المتضررة من جراء الأزمات، وذلك لصياغة الإجراءات التدخلية والمشاركة في عملية التقييم. ويكتسي تعزيز المشاركة الهادفة أهمية خاصة في السياق الأردني؛ وذلك نظرًا لتنوع قدرات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم في البلاد واحتياجاتهم.

في إطار الإجراء الأول لهذا الناتج «الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تعزِّز الفُرص المتاحة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمة لفهم البرامج الإنسانية وتشكيلها، ويتضمن ذلك تقييم تلك البرامج»، تشير النتائج إلى تقدم مختلط، حيث إن حوالي ٧٠٪ من الجهات الفاعلة قد نفذت نظام مساءلة أمام السكان المتضررين. وهو ما يدل على الالتزام بإشراكهم في وضع برامج العمل الإنساني. ومن ناحية أخرى، أفاد ٤٠٪ فقط من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية بأن لديها أدوات شاملة تراعي النوع الاجتماعي والعمر والتنوع عند التواصل والانخراط مع السكان المتضررين. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى تحسين ضمان إدراج أصوات ووجهات نظر جميع الأفراد، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو العمر أو التنوع، وأخذها بعين الاعتبار في جهود البرمجة. فضلًا على ذلك، أفاد ٤٦٪ فقط من الجهات الفاعلة باستخدام أدوات تواصل باللغة العربية وشاملة للجميع، تتناول النوع الاجتماعي والعمر والتنوع عند التفاعل مع السكان المتضررين. ويُبرز ذلك فجوة في الوصول الفعال إلى المجتمعات المحلية والانخراط معها بوسائل ملائمة ثقافيًّا وميسَّرة.

وفيما يتعلق بالإجراء الثاني «تُموِّل الجهات المانحة، وكذلك الجهات الفاعلة الدولية أو الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التجريبية، المشروعات التي يقودها المجتمع المحلي كلما سمحت الظروف بذلك»، تشير النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي، حيث أفاد ٤٥٪ من الجهات الفاعلة بإتاحة الفرصة للمنظمات المجتمعية/منظمات المجتمع المدني لتجريب مشروعات يقودها المجتمع المحلي. وفي هذا دليل على الاعتراف بقيمة وأهمية تمكين المجتمعات المحلية والسماح لها بأخذ زمام المبادرة في تلبية احتياجاتها وأولوياتها.

المشاركة		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٢-١ الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تعزِّز الفُرص المتاحة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمة لفهم البرامج الإنسانية وتشكيلها، ويتضمن ذلك تقييم تلك البرامج.	**٢-١أ** أوجود آليات رسمية في داخل الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، توفِّر معلومات نافعة للأشخاص المتأثرين بالأزمات، وتضمن مشاركتهم والتواصل المتبادل معهم (المساءلة الآمنة والشاملة وآليات الملاحظات التقييمية المجتمعية، وعمليات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم). **التعريف:** % الجهات الفاعلة الدولية/الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي لديها آليات رسمية للمساءلة وآليات للملاحظات التقييمية المجتمعية للمتضررين من الأزمات.	**النتيجة: ٦٩٪ (٣٥/٢٤)** ٦٩٪ (٣٥/٢٤) تشير إلى أن لديهم آليات للملاحظات التقييمية. ومن بين الجهات الفاعلة الدولية، أفاد ٩٥٪ منها بوجود آليات للملاحظات التقييمية، لكن ٣٨٪ فقط من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أبلغت عن ذلك. وفي سؤال متابعة، أفاد معظم هذه الجهات الفاعلة التي تؤكد على وجود آليات للملاحظات التقييمية باستخدام الخطوط الساخنة وواتساب كقنوات رئيسية لإبداء الملاحظات.
	٢-١ب الآليات المُصمَّمة لتعزيز المشاركة تعكس النوع الاجتماعي والعمر والتنوع بين الأشخاص المتأثرين بالأزمات، وتمتاز بأنها شاملة ويمكنها الوصول إلى هذه الفئات المختلفة. **التعريف:** % الجهات الفاعلة الدولية/الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي لديها آليات رسمية شاملة (النوع الاجتماعي والسن والتنوع) للمساءلة وآليات للملاحظات التقييمية المجتمعية للأشخاص المتضررين من الأزمات.	**النتيجة: ٤٠٪ (٣٥/١٤)** أفاد ٥٣٪ من الجهات الفاعلة الدولية (١٩/١٠) بشكل إيجابي عن الجوانب الثلاثة للشمول، بينما أفاد ٢٥٪ فقط من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (١٦/٤) بذلك. **المساواة بين الجنسين:** إذا ركزنا فقط على إدماج النوع الاجتماعي، فإن ٧٤٪ (٣٥/٢٦) من جميع الجهات الفاعلة أفادت بأن آلية الملاحظات التقييمية الخاصة بها شاملة من منظور النوع الاجتماعي – وهذا يشمل ٩٤٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٥٠٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **العمر:** فيما يتعلق بالإدماج العمري، أكد ٧١٪ (٣٥/٢٥) من جميع الجهات الفاعلة ذلك، بما في ذلك ٩٥٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٤٥٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **الأشخاص ذوي الإعاقة:** بالنسبة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، كانت النتيجة مماثلة لتلك الخاصة بالعمر، حيث كانت ٧١٪ (٣٥/٢٥) من جميع الجهات الفاعلة - بما في ذلك ٩٥٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٤٥٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

	٢-١ج % من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تستخدم أمثلة للاتصالات حسب السياق (مثل استخدام اللغة العربية أو غيرها من اللغات المحلية، أو الوسائل المرئية أو المسموعة، أو التواصل مباشرة من الباب إلى الباب، أو عَبْر الراديو أو التلفزيون، وغير ذلك من وسائل نشر المعلومات) للوصول إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات وفقًا لاعتبارات النوع الاجتماعي والعمر والتنوع، مع ضمان مع ضمان عدم التأكيد على الصور النمطية للنوع الاجتماعي، والأعراف والأدوار الضارة القائمة على النوع الاجتماعي من خلال الصور والرسائل.	**النتيجة: ٤٦٪ (٣٥/١٦)** من بين جميع الجهات الفاعلة، أفاد ٤٦٪ بأنهم يستخدمون أدوات التواصل باللغة العربية، وشاملة من حيث النوع الاجتماعي والعمر والتنوع – ويشمل ذلك ٤٢٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٥٠٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. بالنسبة لهذا المؤشر، سئلت كلتا فئتي الجهات الفاعلة حول اللغة المستخدمة في أدوات التواصل، بالإضافة إلى ما إذا كانت أدواتهما شاملة من حيث النوع الاجتماعي والسن وادماج الأشخاص ذوي الإعاقة. **اللغة العربية:** ٦٠٪ (٣٥/٢١) من جميع الجهات الفاعلة أكدت استخدامها للغة العربية طوال الوقت، تليها ٣٤٪ (٣٥/١٢) تستخدم اللغة العربية أحيانًا، وفقط ٦٪ (٣٥/٢) لا تستخدم اللغة العربية على الإطلاق. ويشمل ذلك ٧٥٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي أبلغت باستخدام اللغة العربية في مقابل إبلاغ ٤٧٪ من الجهات الفاعلة الدولية باستخدام اللغة العربية طوال الوقت. **المساواة بين الجنسين:** أفاد ٨٩٪ (٣٥/٣١) من جميع الجهات الفاعلة بأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار في أدواتها - ٨٩٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٨٧٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **العمر:** ٨٣٪ (٣٥/٢٩) من الجهات الفاعلة تؤكد ذلك، ٨٧٪ من الجهات الفاعلة الدولية و ٧٨٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **الأشخاص ذوي الإعاقة:** ٧١٪ (٣٥/٢٥) من جميع الجهات الفاعلة تؤكد ذلك، ٧٤٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٦٩٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
٢-٢ الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تعزِّز الفُرص المتاحة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الأزمة لفهم البرامج الإنسانية وتشكيلها، ويتضمن ذلك تقييم تلك البرامج.	**٢-٢أ** أمثلة على الصناديق المالية المُجرَّبة التي تشرف عليها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تمت تجربتها (بما في ذلك الصناديق التي تُشرِف عليها النساء أو منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء أو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة). **التعريف:** النسبة المئوية للجهات الفاعلة التي تقدم الأموال/المنح لتتولى قيادتها منظمات المجتمع المدني/المنظمات المجتمعية.	**النتيجة: ٤٥٪** أشار ٤٥٪ من جميع الأطراف الفاعلة (٣٥/١٦) إلى أن لديها منحًا تمويلية تقودها منظمات المجتمع المدني/المنظمات المجتمعية، بما في ذلك ٥٨٪ من الجهات الفاعلة الدولية و٣١٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويصل إجمالي ميزانية الأموال/المنح التي تقودها منظمات المجتمع المدني/المنظمات المجتمعية التي أبلغت عنها جميع الجهات الفاعلة إلى ٦١,٣٦٤,٨٨١ دولارًا.

مجال الناتج ٣: التمويل [٣ إجراءات؛ ١٠ مؤشرات]

يقر مجال الناتج هذا بأهمية زيادة الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، من إمكانية الحصول على تمويل (دولي ووطني) مناسب. يسعى مجال هذا الناتج إلى زيادة حجم التمويل الكلي للأطراف الفاعلة المحلية والوطنية، وتنويع تلك الجهات التي تحصل على تمويل. وتمثل صناديق التمويل المجمع أحد مكونات عناصر التمويل المهمة الخاصة بمحلية العمل الإنساني، ولكن إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني يُسلِّم بأن التمويل المجمع لا يُمثل سوى جزء من التمويل الشامل في مجال النشاط الإنساني. ولهذا السبب، تقضي المؤشرات بضرورة تسجيل الأموال المجمعة، وغير المجمعة، بوصفها نسبة من التمويل كله. ويهدف مجال هذا الناتج إلى تعزيز التمويل جيد النوعية من خلال زيادة تقديم الجهات المانحة التمويل الأساسي متعدد السنوات، وتقليل الحواجز التي تَحُول دون حصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تمويل جيد النوعية، على سبيل المثال: من خلال دعم القدرات الخاصة بتقديم المقترحات، ووضع الميزانيات، وإدارة المالية العامة الكلية.

فيما يتعلق بالإجراء الأول في إطار هذا الناتج «تتيح الجهات المانحة التمويل المباشر (المزيد) ويسهل الوصول إليه للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال الصندوق الإنساني الأردني، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، و٤خطة الاستجابة الأردنية، يكشف تحليل بيانات عام ٢٠٢١ أن التمويل المباشر المتاح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية محدود مقارنة بالجهات الفاعلة الدولية. ويثير هذا التفاوت في تخصيص التمويل تساؤلات حول التوزيع العادل للموارد وقدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على الحصول على التمويل المباشر لدعم أنشطتها الإنسانية. فضلًا على ذلك، يسلط التحليل الضوء على عدم إبلاغ أي من الجهات المانحة عن إجراء أي تغييرات في سياساتها للسماح بمزيد من التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويشير عدم وجود تغيير السياسات إلى الحاجة إلى مزيد من الاعتراف والدعم للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك تمكينها من الحصول على التمويل مباشرة. ويمكن للتمويل المباشر تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال تزويدها بمزيد من السيطرة على الموارد وعمليات صنع القرار، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تدخلات إنسانية أكثر فعالية تحت قيادة محلية.

بالنسبة للإجراء الثاني في إطار هذا الناتج «الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتحقيق استدامتها من خلال توفير تمويل لعدة سنوات، والسماح بالتمويل الرئيسي في موازنات المشروعات»، يكشف التحليل أن الجهات الفاعلة الدولية على استعداد لتوفير أموال متعددة السنوات للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وهي خطوة إيجابية نحو تعزيز جهودها لتحقيق الاستدامة ومحلية العمل الإنساني. فمن خلال تقديم تمويل متعدد السنوات، يمكن أن يكون لدى للجهات الفاعلة المحلية والوطنية موارد أكثر ثباتًا ويمكن التنبؤ بها لتخطيط وتنفيذ برامجها ومشروعاتها. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الجهات الفاعلة الدولية ركزت بشكل أساسي على إعداد الموازنة لمرحلة التنفيذ دون أن تضع في الاعتبار بصورة كافية الاحتياجات المختلفة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية من أجل التنفيذ بكفاءة. ويشير ذلك إلى احتمال وجود فجوة في فهم ومعالجة متطلبات القدرات والموارد المحددة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية بعد مرحلة التنفيذ.

بالنسبة للإجراء الثالث في إطار هذا الناتج «الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتعزيز قدرتها على الحصول على تمويل مناسب وتعزيز أنظمة الإدارة المالية لديها مع التركيز على تخفيف المخاطر»، يشير التحليل إلى وجود فرق بين وجود هذه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في مختلف جولات تخصيص الأموال ومستوى الدعم المتصل بالتمويل المقدم من الجهات الفاعلة الدولية إلى هذه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. فمع أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كانت حاضرة في ٩٠٪ من جولات تخصيص الأموال التي يديرها الصندوق الإنساني الأردني، فقد أُبلغ عن تخصيص ١٪ فقط من أموال الجهات الفاعلة الدولية لأنشطة الدعم ذات الصلة بالتمويل أو تعزيز القدرات لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى مزيد من الاهتمام والاستثمار في دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الحصول على تمويل جيد وتقوية أنظمة الإدارة المالية لديها. وفضلًا على ذلك، ففي حين أكد ٤٣٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أن لديها خطة للمخاطر، فإن ٣٧٪ فقط منها أفادت باعتماد تدابير لتخفيف المخاطر ومعالجة المخاطر المالية التعاقدية والمؤسسية والبرامجية. ويشير هذا إلى أن هناك مجالًا للتحسين من حيث الدمج الكامل لممارسات إدارة المخاطر ومعالجة مختلف أنواع المخاطر في داخل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

التمويل		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٣-١ تتيح الجهات المانحة التمويل المباشر (المزيد) ويسهل الوصول إليه للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال الصندوق الإنساني الأردني، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وخطة الاستجابة الأردنية وغيرها من الصناديق المُجمَّعة القُطرية وصناديق الاستجابة في حالات الطوارئ.	**٣-١أ** عدد آليات التمويل للعمل الإنساني المتاحة في الأردن للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.	٥ ١
	٣-١ب % من الأموال المُجمَّعة للعمل الإنساني، بما في ذلك الصندوق الإنساني الأردني المُخصَّص للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.	**النتيجة:** ١٢٪ (المصدر: تقرير تحليل الشراكات الإنسانية وتبادل القدرات لعام ٢٠٢١)
	٣-١ج % (والقيمة الإجمالية بالدولار الأمريكي) من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تتلقَّى تمويلًا مباشرًا - وليس من خلال الأموال المُجمَّعة.	**النتيجة:** ١٠٪ و ٧٢٧٠٩٧ دولارًا
	٣-١د % الزيادات السنوية في نسبة إجمالي التمويل للعمل الإنساني الممنوح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال الصندوق الإنساني الأردني؛ ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في الجهات الفاعلة صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم (أي ليست أكبر من المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الملكية في الأردن).	**النتيجة:** ٢٠٢١- ٧ ملايين دولار (خط الأساس). ٧٥٪ إلى نطاق ميزانية صغير أقل من ٢٥ ألفًا. تتركز منح المانحين الثنائيين إلى حد كبير في أصغر نطاق للميزانيات: ستة من ثمانية <٢٥ ألفًا لكلٍّ.
	٣-١ه % من الجهات المانحة التي أجرت تغييرات في السياسات لتمكين التمويل أو تسهيله للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **التعريف:** باستخدام استقصاء المانحين، طُلب من المانحين الإجابة عن أسئلة بشأن ما إذا كان لديهم أي بيان في سياساتهم المؤسسية يسهل تخصيص التمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية،	**النتيجة:** ٠٪ (٦/٠) من بين ٦ مانحين، لم يَرُد أي منهم بالإيجاب على هذا، ومع ذلك، ذكروا جميعًا أن لديهم سياسات وإجراءات عمل موحدة للمساعدة في تمكين تقديم تمويل للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، لكن ذلك غير معلن.
٣-٢ الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتحقيق استدامتها من خلال توفير تمويل لعدة سنوات، والسماح بالتمويل الرئيسي في موازنات المشروعات.	**٣-٢أ** عدد موازنات مشروعات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تقدِّم تمويلًا لعدة سنوات (كنسبة مئوية من جميع موازنات المشروعات).	**النتيجة: ٤٥ مشروعاً** تم توجيه هذا السؤال إلى الجهات الفاعلة الدولية، حيث أكد 42% من الجهات الفاعلة الدولية (19/8) أن منظمتهم تقدم تمويلًا متعدد السنوات للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. في سنة التقرير، أشير إلى أن 45 من مشروعات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الممولة تم تمويلها بصندوق متعدد السنوات يبلغ مجموعه 64,262,159 دولارًا من أصل 65,568,374 دولارا (98%)

	٣-٢ب نسبة إجمالي تمويل الشراكة لكل عقد مُخصَّص لأي شيء بخلاف تنفيذ المشروع (النفقات العامة أو التكاليف الأساسية). **التعريف:** النسبة المئوية المتوسطة لتكاليف إجمالي تمويل الشراكة المُخصَّص لأي شيء بخلاف تنفيذ المشروع (النفقات العامة أو التكاليف الأساسية).	**النتيجة: ٥٪** (٣,٣٤٥,٣٥٤ دولارًا من أصل ٦٧,٨٠٠,٤٣٩ دولارًا) أكد ٥٣٪ من الجهات الفاعلة الدولية (١٩/١٠) أنها تمول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لمساندة تكاليف أخرى غير تنفيذ المشروعات.
٣-٣ الجهات الفاعلة الدولية تدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتعزيز قدرتها على الحصول على تمويل مناسب، وتعزيز أنظمة الإدارة المالية لديها مع التركيز على تخفيف المخاطر.	**٣-٣أ** عدد أمثلة الدعم ذات الصلة بالتمويل أو أنشطة تعزيز القدرات التي تقدِّمها الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (مثل التدريب على تعبئة الموارد، وإعداد المقترحات، وإعداد الموازنات). التعريف: النسبة المئوية ومقدار أمثلة الدعم ذات الصلة بالتمويل أو أنشطة تعزيز القدرات التي تقدِّمها الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (مثل التدريب على تعبئة الموارد، وإعداد المقترحات، وإعداد الموازنات)	**النتيجة: ١٪** (٨٩٧,٣٣٧ دولارًا من أصل ٦٧,٨٠٠,٤٣٩ دولارًا) أفاد ٣٢٪ من الجهات الفاعلة الدولية بتخصيص ميزانية لأنشطة تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتتصل هذه الأنشطة بجهود تعزيز القدرات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ستًّا من الجهات الفاعلة الدولية خصصت مبلغًا إجماليًّا قدره ٨٩٧,٣٣٧ دولارًا لهذه الأنشطة.
	٣-٣ب المشاورات التي أُجريت مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات المحلية للمجتمع المدني والمحلي، من أجل تحديد أولويات إستراتيجية التخصيص قبل كل جولة من جولات التمويل للعمل الإنساني بالأردن. **التعريف:** % جولات تخصيص التمويل الإنساني في الأردن التي شملت إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية	**النتيجة: ٨٣٪ (٦/٥)** في عام ٢٠٢١، أطلق الصندوق الإنساني الأردني مخصصًا موحدًا واحدًا، وتم تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية في المجلس الاستشاري للصندوق، ولجان تحديد أولويات القطاع، ولجان المراجعة الفنية (ما مجموعه ٤ اجتماعات تشاورية ضمت أعضاء من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية). وبالإضافة إلى ذلك، عقد الصندوق وأعضاء التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة القيود والأوضاع والمصاعب التي خلقتها اللوائح الحكومية المستحدثة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والتوقعات من نهج الربط بين العمل الإنساني والتنمية للمضي قُدمًا.
	٣-٣ج % من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تعتمد خططًا للحد من المخاطر، بهدف تحديد المخاطر المالية والمؤسسية والبرامجية ومعالجتها.	**النتيجة: ٣٨٪ (١٦/٦)** على الرغم من أن ٤٣٪ (٧/١٦) من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تؤكد أن لديها خطة للمخاطر، فإن ٦ منها فقط (٣٧٪) تؤكد أن خطة المخاطر الخاصة بها تتبنى تخفيف المخاطر وتعالج المخاطر المالية التعاقدية والمؤسسية والبرنامجية.

مجال الناتج ٤: القدرات [إجراءان؛ ٤ مؤشرات]

يسلم هذا الناتج بأن قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية محل إدراك، وتحظى بالاحترام، والثغرات، في قدرات جميع الجهات الفاعلة، تحدد وتتلقى المساندة على نحو متبادل. يُسلِّم مجال الناتج هذا بأن جميع الجهات الفاعلة تتمتع بقدرات، وتعاني من ثغرات في هذه القدرات، على حد سواء. وهو يسعى إلى ضمان الاعتراف بقدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تصميم المساعدات الإنسانية وقيادتها وتقديمها، بدءًا من تقييم الاحتياجات والتخطيط، والتصميم، حتى المراقبة والتقييم، واحترامها. ومن ثَم، يدعو إلى تحديد أنشطة تعزيز القدرات أو تقاسم القدرات على نحو متبادل، وأكثر إستراتيجية، وأفضل تنسيقًا، ومسجلة. ومع أن مجال الناتج هذا يقر بالمسؤوليات المتبادلة لجميع الجهات الفاعلة، ستتمثل إحدى الأولويات في بناء قدرات الجهات الفاعلة الدولية بصورة جماعية للمشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية ودعمها. ومن الناحية التاريخية، كان لمبادرات تعزيز القدرات هدف نهائي، وإن كان ضمنيًّا إلى حد كبير، وهو جعل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أكثر دولية. ويسعى هذا الإطار إلى اختبار مدى فاعلية هذا النهج.

فيما يتعلق بالإجراء الأول في إطار هذا الناتج «تقييم احتياجات كلٍّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية، لتدعيم القدرات فيما بينهما، أو تعزيز القدرات أو كليهما، أدرج في اتفاقيات الشراكة»، يشير التحليل إلى أن هناك ميلًا لدى الجهات الفاعلة الدولية إلى إجراء تقييمات مشتركة للقدرات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. غير أن عملية التقييم في الأغلب تركز بدرجة أكبر على احتياجات قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بدلًا من النظر في قدرات الجهات الفاعلة الدولية. ولا يُنظر إلى نقص مهارات اللغة المحلية لدى الموظفين (العربية)، أو أي قيود تتعلق بفهم السياق المحلي. وقد يحد هذا النهج غير المتوازن من فعالية مبادرات تعزيز القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أنه ليست كل تقييمات **القدرات مصحوبة بخطط مناسبة لتعزيز القدرات تلبي احتياجات كلتا فئتي الجهات الفاعلة المحلية والدولية**

بالنسبة للإجراء الثاني في إطار هذا الناتج، «يشترك كلٌّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية في التطوير وتقديم برامج موجهة ومبتكرة لتعزيز القدرات، ولا سيما في مرحلة التأهُّب، ويشمل ذلك التركيز خصوصًا على زيادة قدرات منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء»، يشير التحليل إلى أنه على الرغم من أن حوالي نصف الجهات الفاعلة الدولية تخصص بنودًا محددة في الموازنة لتدعيم قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، فإن ٢١٪ فقط تؤكد تنفيذها لمبادرات مشتركة لتعزيز القدرات. ويشير هذا إلى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين من حيث الجهود التعاونية بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية من أجل الاشتراك في إعداد وتنفيذ الإجراءات التدخلية لتعزيز القدرات.

القدرات		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٤-١ تقييم احتياجات كلٌّ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية، لتدعيم القدرات فيما بينهما، أو دمج تعزيز القدرات في اتفاقيات الشراكة أو لكلا الأمرَيْن.	**٤-١أ** تقييمات القدرات المشترَكة متاحة، كما تعكس اتفاقيات الشراكة التقييمات نفسها. **التعريف:** عدد تقييمات القدرات المشتركة بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية. سئلت الجهات الفاعلة الدولية عما إذا كانت منظماتها تُجري تقييمات مشتركة للقدرات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.	**النتيجة: ١٩٦** ذكر 84% من الجهات الفاعلة الدولية (19/16) أنها تجري تقييمات مشتركة للقدرات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية يبلغ مجموعها 196 تقييمًا. ووفقًا للجهات الفاعلة الدولية، يستند تقييم القدرات عادة إلى اتفاقية الشراكة لتنمية قدرات الشريك.
	٤-١ب عدد خطط تعزيز القدرات التي تسلِّط الضوء على الإسهامات التي يقدِّمها كلٌّ من الشريكَيْن، وكذلك الثغرات التي يعانيها كلاهما مع الإقرار بأوجه التكامل، ويشمل ذلك تصنيف تلك الخطط التي تستهدف منظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تسترشد نُهج وخطط تعزيز القدرات بهذه المذكرة الإرشادية. **التعريف:** النسبة المئوية للشركاء الذين تبادلوا خطط تعزيز القدرات مع شركاء الجهات الفاعلة الدولية/الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي تركز على كلا الشريكين.	**النتيجة: ٤٣٪ (٣٥/١٥)** تقرير سُئلت كل من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية عن هذا، فكان لدى كلتا فئتي الجهات الفاعلة نفس المستوى تقريبًا من التأكيد على هذا بنسبة ٤٢٪ من الجهات الفاعلة الدولية (١٩/٨) و٤٣٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (١٦/٧). وبمقارنة ذلك بالمؤشر ٤,١، يلاحظ أنه فيما يخص تعزيز القدرات المشتركة، كانت النسبة المئوية نحو نصف تلك الجهات الفاعلة الدولية التي أفادت بأنها تُجري تقييمات مشتركة للقدرات، مما يبين وجود فجوة بين تقييم القدرات وتطويرها.
	٤-٢أ عدد موازنات المشروعات الإنسانية الممولة التي تتضمَّن بندًا محدَّدًا في الميزانية لتدعيم قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة). **التعريف:** سئلت الجهات الفاعلة الدولية عما إذا كانت مشروعات منظماتها تخصص بنودًا معينة في الموازنة لتقوية قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المحلية.	**النتيجة: ٤٢ مشروعًا** ٥٨٪ (١٩/١١) تشير إلى أنها تمول مشروعات إنسانية، وتؤكد تلك الجهات الفاعلة الدولية الإحدى عشرة أن من بين مشروعاتها الإنسانية ٤٢ مشروعًا. تخصص بنودًا محددة في الموازنة لتقوية قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (بما في ذلك ٢٣ من منظمات حقوق المرأة، و٢٦ منظمة تقودها النساء، و٦ من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة).
	٤-٢ب أمثلة لمشروعات تعزيز القدرات التي صُمِّمت ونُفِّذت على نحو مشترك. **التعريف:** عدد المبادرات المشتركة لتعزيز القدرات (ورش عمل، تدريب، حلقة دراسية عبر شبكة الإنترنت)،	**النتيجة:** أشار ٢١٪ (٤/١٩) من الجهات الفاعلة الدولية إلى أنها قامت بمبادرات مشتركة لتعزيز القدرات بإجمالي ٣١ مبادرة. وأفادت هذه الجهات الفاعلة الدولية الأربع بإجراء أنواع مختلفة من التدريب إما بناء على الملاحظات التقييمية من الشركاء، أو وفقًا لاحتياجاتها وسياستها الداخلية.

مجال الناتج ٥: التنسيق [إجراءان؛ ٤ مؤشرات]

يسلم مجال الناتج هذا بالحاجة إلى أن تحظى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما فيها منظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي تقودها النساء، بحضور ونفوذ وقيادة أكبر في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية. ويسعى إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية وقيادتها (مثل المجموعات والفرق العاملة، التي تقودها عادة الجهات الفاعلة الدولية)، وكذلك تشجيع الجهات الفاعلة الدولية على المشاركة في آليات التنسيق التي تقودها الجهات الفاعلة على الوطنية أو المحلية، عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالإجراء الأول في إطار هذا الناتج «زيادة المشاركة والتأثير للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق المساعدات الإنسانية (مثل القطاعات، ومجموعات العمل، والاجتماعات رفيعة المستوى، ومنتدى الشركاء في المجال الإنساني بالأردن)، ويظهر التحليل أن هناك جهودًا تُبذل من قبل الجهات الفاعلة الدولية ومجموعات التنسيق لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية. غير أن مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هذه الآليات لا تزال محدودة. وقد أعربت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عن رغبتها في زيادة فُرص المشاركة والقيادة في داخل هياكل التنسيق.

ولمعالجة هذا الأمر، من المهم مواصلة العمل من أجل إزالة العوائق التي تَحُول دون المشاركة الهادفة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وتشمل بعض هذه العوائق شيوع استخدام اللغة الإنجليزية واللغة التقنية الخاصة بقطاعات محددة، وغلبة الجهات الفاعلة الدولية في عمليات صنع القرار، والتمثيل المحدود للأصوات المحلية. وينبغي بذل الجهود لضمان التغلب على العوائق اللغوية والتواصلية، وتقدير وجهات نظر وخبرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإدراجها في آليات التنسيق.

بالنسبة للإجراء الثاني في إطار مجال الناتج هذا «الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تحدِّد معًا آليات التنسيق المزدوجة، وذلك باستخدام نهج وآليات فعالة بقيادة وطنية تُمنَح الأولوية بمرور الوقت»، يظهر التحليل مستوى معينًا من مشاركة الجهات الفاعلة الدولية في جهود وآليات التنسيق التي تقودها البلدان المعنية، غير أن تلك الجهات أعربت عن اهتمامها بالعمل بشكل أوثق مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هذا الصدد. ويمكن أن يعزز هذا التعاون إقامة شراكات أقوى، ويضمن اعتماد نهج محلية التوجه، ويعزز فعالية تنسيق المساعدات الإنسانية في الأردن.

التنسيق		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٥-١ زيادة المشاركة والتأثير للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق المساعدات الإنسانية (مثل القطاعات، ومجموعات العمل، والاجتماعات رفيعة المستوى، ومنتدى الشركاء في المجال الإنساني بالأردن).	**٥-١أ** % من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تُعَد جهات فاعلة محلية ووطنية منخرطة في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية على جميع المستويات (ونسبة من هذه الجهات تتمثَّل في منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة).	**النتيجة: ٣٠،٦٪** من المنظمات وطنية، 21.7% منها نسائية (وفقًا لقطاع الحماية وقطاعي حماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي الفرعيين) و4.3% منظمات معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة (وفقا لفرقة العمل المعنية بالإعاقة والسن).
	٥-١ب % من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المنخرطة في آليات تنسيق العمل الإنساني والتي تقدِّم تقارير ذاتية عن مشاركتها مشاركة هادفة وقدرتها على التأثير في صُنع القرار.	**النتيجة: ٤٣٪ (١٤/٦) ٦** يظهر التحليل أن ٤٣٪ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشعر بأنها مشاركة بصورة جادة وقادرة على التأثير في صنع القرار. بالنسبة لهذا المؤشر، أفاد ٨٨٪ (١٦/١٤) من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أنها جزء من مجموعات تنسيق العمل الإنساني.[٧] وعند سؤال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عما إذا كانت تعتقد أن منظماتها مشاركة بصورة جادة أم لا في تنسيق المساعدات الإنسانية، أجاب ٣٥٪ بشعورها بأنها مشاركة جزئيًّا، في حين تشعر النسبة الباقية بأنها مشاركة تمامًا. بالنسبة لتلك التي تعتقد أنها مشاركة جزئيًّا، ذكرت أنها في العادة تلبي الدعوات ومناقشات الاجتماع تدار فقط بواسطة الجهات الفاعلة الدولية، في حين يقتصر حضور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على دور المستمع وليس صانع قرار. وفضلًا على ذلك، سلطت الضوء على أن أصواتها ليست مسموعة جيدًا، ولا تؤخذ في الاعتبار. فيما يخص تلك التي أبلغت بشعورها بأنها مشاركة بصورة تامة، قد ذكرت أنها يجري استشارتها دائمًا من قبل الجهات الفاعلة الدولية، وأن إسهاماتها في أثناء الاستجابة لجائحة كورونا منحها الشعور بالقوة لمسؤوليتها عن تنفيذها بمفردها. عند سؤال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ما إذا كانت تعتقد بقدرتها على التأثير في صنع القرار في داخل مجموعات تنسيق العمل الإنساني، أجاب ١٩٪ بالسلب، حيث تعتقد بعدم وجود أي تأثير لها، في حين أعطت النسبة المتبقية البالغة ٨١٪ إجابات متنوعة (٢٥٪ وافقت جزئيًّا على ذلك، ووافق ٥٦٪ تمامًا على أن لديهم تأثيرًا). أما تلك التي تعتقد أنها مشاركة جزئيًّا، فتعتقد أنها لَمَّا كانت من المنظمات غير الحكومية المحلية، فإن ولايتها تركز بصورة أكبر على جانب التنفيذ، وليس على التوجه الإستراتيجي للاستجابة الإنسانية.

	٥-١ج الشواهد على أن الجهات الفاعلة الدولية تتصدَّى للحواجز التي تَحُول دون مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات التنسيق التي يتم قيادتها دوليًّا (مثل إلغاء الأدوار القيادية المشترَكة، وتوافر خدمات الترجمة، ودعم قدرات التنسيق الموجَّه).	**النتيجة:** أ) الرئاسة المشتركة للقطاعات تُدار من خلال التناوب المنتظم. تقدم المنظمات الحريصة على المشاركة في رئاسة قطاع/فرقة عاملة اهتمامها إلى القطاع المعني، ويتم ترشيح رئيس مشارك بناء على نتائج تصويت القطاع. ويتم تشجيع المنظمات الوطنية على التقدم بطلب للرئاسة المشتركة. ب) عادة ما تجرى فعاليات/اجتماعات القطاع باللغة الإنجليزية، ولكن يمكن توفير الترجمة عند الحاجة. ومن ناحية أخرى، فإن المشاورات التخطيطية لخطة الاستجابة الأردنية، على سبيل المثال، تُجرى باللغة العربية في الجزء الأكبر، ويقوم أعضاء القطاع بتنظيم ترجمتها إلى الإنجليزية وفقًا لذلك.د ج) التعرض لسياق التنسيق بين الوكالات يعرف المنظمات الوطنية بأفضل الممارسات، وبالتالي يعزز قدراتها التنسيقية. ومن خلال المشاورات التخطيطية لخطة الاستجابة الأردنية، وكذلك في أثناء دورة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، يتم تزويد المنظمات بمجموعة من التدريبات التي تمكِّنها من الإسهام بنجاح في التخطيط والرصد والإبلاغ المنسق للقطاع. وبالإضافة إلى ذلك، تُجرى التدريبات المستهدفة على استخدام منصات إدارة معلومات التنسيق بين الوكالات، ونظام التتبع المالي، ACTIVITYINFO مثل الأردني، ومستشار الخدمات باللُّغتين.
	٥-١د الدليل على أن الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشجِّع المحلية المُراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، بما في ذلك الترويج والاستفادة من المذكرة الإرشادية ذات الصلة بمسار عمل الصفقة الكبرى حول المحلية المُراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي (مثل وضع معايير وتوجيهات بشأن تعزيز تمثيل المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات حقوق المرأة في آليات التنسيق من أجل تهيئة بيئة مواتية للمرأة للقيادة واتِّخاذ القرارات، والتأكُّد من أن التنسيق فيما بين المجموعات والمجموعات الفرعية ذات الصلة يدمج النوع الاجتماعي، والاستثمار في بناء التحالفات لزيادة تأثير المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة).	**النتيجة:** ينفذ قطاع الحماية وقطاعاته الفرعية (حماية الأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي) بنجاح «١٦ يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي» تكون فيها المنظمات النسائية من بين الجهات الفاعلة الأساسية.

٥-٢ الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تحدِّد معًا آليات التنسيق المزدوجة، وذلك باستخدام نهج وآليات فعالة بقيادة وطنية تُمنَح الأولوية بمرور الوقت.	**٥-٢أ** أمثلة على زيادة مشاركة الجهات الفاعلة الدولية في آليات ونهج التنسيق بقيادة وطنية. **التعريف:** عدد الجهات الفاعلة الدولية التي تُبلغ ذاتيًا بزيادة مشاركتها في خطة الاستجابة الأردنية طُلب من الجهات الفاعلة الدولية أن تُبلغ ذاتيًا عن مشاركتها في مجموعة التنسيق التي تقودها البلدان المعنية.	**النتيجة: ٧ (٥٨٪)** أفاد ٦٣٪ (١٩/١٢) من الجهات الفاعلة الدولية بأنها جزء من جهود التنسيق ذات القيادة الوطنية. وعند سؤالها عن وصف مشاركتهم في داخل تلك المجموعات في خلال عام ٢٠٢١، أفاد ٥٨٪ (٧) بحدوث زيادة في المشاركة في عام التقرير، يليها ٣٣٪ (٤) ترى أنه لم يحدث أي تغيير في اتجاه المشاركة، في حين يعتقد ٨٪ فقط (١) أن المشاركة قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة.

مجال الناتج ٦: تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية [إجراء واحد؛ مؤشران]

يسلم مجال الناتج هذا بأن أدوار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والنتائج التي تحققها، بما في ذلك حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، يتزايد الترويج لها في داخل الأردن وفي خارجه. وإذ تُدرك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أنه ليس لكل الجهات الفاعلة الأهداف ذاتها فيما يتعلق بظهور أو بروز أنشطتها، ينبغي لهذه الجهات أن تحدد مدى التعزيز أو الترويج الذي تتلقاه أنشطتها. وإذ يشجع الإطار إظهار الأنشطة، فهو يدعو الجهات الفاعلة الدولية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (في الأغلب تكون شركاءها) في تصميم المساعدات الإنسانية في الأردن وتقديمها.

فيما يتعلق بالعمل في إطار مجال الناتج هذا «تثني الجهات الفاعلة الدولية على الأدوار التي يؤديها شركاؤها من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمخاطر التي يخوضونها، والابتكارات التي يُحدثونها، والنتائج التي يتوصلون إليها في مجال الاتصالات العامة؛ ومن ثَمَّ، ينظر المجتمع المحلي والجهات الممولة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بعين أكثر إيجابية»، يُظهِر التحليل أن هناك استعدادًا من قبل الجهات الفاعلة الدولية للاعتراف والإقرار بالجهود والإنجازات التي حققتها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، غير أن ذلك يتم فقط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٦-١ تُثني الجهات الفاعلة الدولية على الأدوار التي يؤديها شركاؤها من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمخاطر التي يخوضونها، والابتكارات التي يُحدثونها، والنتائج التي يتوصلون إليها في مجال الاتصالات العامة؛ ومن ثَمَّ، ينظر المجتمع المحلي والجهات الممولة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بعين أكثر إيجابية.	**٦-١أ** أمثلة على تسليط الجهات الفاعلة الدولية الضوء على العمل الإنساني الذي تقوده الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ويشمل هذا دور هذه الجهات الأخيرة والنتائج التي توصلت إليها في مجال الاتصالات العامة (بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي). **التعريف:** استُبدل بهذا المؤشر عدد الحالات التي سلطت فيها الجهات الفاعلة الدولية الضوء على العمل الإنساني الذي تقوده الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك أدوار الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والنتائج التي تحققها، في الاتصالات العامة (بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي)، وتم توجيه هذا إلى الجهات الفاعلة الدولية لسؤالها عما إذا كانت منظماتها تشارك أي مستجدات حول العمل الإنساني الذي تقوده الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وإذا كان الأمر كذلك، عدد مرات القيام بذلك.	**النتيجة: ٨٩ مرة** أفاد 63% (12 من 19) من الجهات الفاعلة الدولية بأنها تشارك آخر المستجدات بشأن شركائها من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وتلك الجهات الفاعلة الدولية التي أبلغت بالإيجاب عن ذلك أشارت إلى مشاركتها آخر مستجدات بشأن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية 89 مرةً في خلال عام 2021، بمتوسط 12 مشاركة لكل جهة من الجهات الفاعلة الدولية، ويلاحظ أن جميعها استخدمت بالدرجة الأولى وسائل التواصل الاجتماعي لمثل هذه المشاركة.
	٦-١ب عدد الحالات التي يُجرى فيها الإعلان أو الاعتراف بالأفكار والممارسات المبتكرة التي طورتها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. **التعريف:** يشير هذا المؤشر إلى عدد المرات التي قامت فيها الجهات الفاعلة الدولية علنًا (بالنشر على وسائل الإعلام التقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي) بالإبلاغ عن الأفكار والممارسات المبتكرة التي طورتها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أو الاعتراف بها.	**النتيجة: ٧٥ مرة** من بين الجهات الفاعلة الدولية المشاركة، أفاد 42% (8 من أصل 19) بنشرها تقارير تُقِر بالأفكار المبتكرة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. من بين أولئك الذين أبلغوا بشكل إيجابي عن هذا، ذكروا أنهم قاموا بذلك 75 مرة في خلال عام 2021 بمتوسط 9 مرات لكل منظمة.

مجال الناتج ٧: البيئة المواتية [إجراءان؛ ٣ مؤشرات]

يقر مجال الناتج هذا بأن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الأردن تتعاون في القضايا ذات الأهمية المشتركة وتدافع عنها. وعند إعادة تصور الدور المستقبلي الذي ستضطلع به الجهات الفاعلة الدولية في نظام إنساني أكثر محليةً، وُجد أنها قد تضطلع بدور مثالي لتشجيع الدعوة ومساندتها بشأن القضايا ذات الأهمية المتبادَلة المتَّفق عليها.

يُسلم مجال هذا الناتج بالدور القيادي والمعزز للقدرات، الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة الدولية، كما يدعو الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية إلى زيادة التعاون في مبادرات الدعوة المشتركة.

فيما يتعلق بالإجراء الأول في إطار مجال الناتج هذا «إفساح المجال للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ومساندتها في ممارسة أنشطة الدعوة الجماعية، من خلال تبادل المعلومات، والدعم الإداري والفني، وتيسير الاتصالات الثنائية (المنظمات الدولية غير الحكومية/المنظمات الوطنية غير الحكومية، والأمم المتحدة/المنظمات الوطنية غير الحكومية، والجهات المانحة/المنظمات الوطنية غير الحكومية)»، يُظهر التحليل أن الجهات الفاعلة الدولية مستعدة لتقديم الدعم لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على الدعوة. غير أن الدعم الحالي يقتصر على توفير التدريب. ويشير إلى أنه **قد يلزم اتخاذ مزيد من التدابير لتهيئة بيئة مواتية للجهات الفاعلية المحلية الوطنية للمشاركة في أنشطة الدعوة الجماعية، مثل تبادل المعلومات، والدعم الإداري والتقني، وتيسير الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية الدولية/المنظمات غير الحكومية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة/المحلية/الوطنية، والجهات المانحة/المنظمات غير الحكومية المحلية/الوطنية**

بالنسبة للإجراء الثاني في إطار مجال الناتج هذا «تُحدد كل من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية مجالات الاهتمام المشتركة، وتقود هذه الجهات حوارًا إستراتيجيًّا مع الحكومة، والجهات الممولة، والمجتمعات المحلية (الوطنية والإقليمية والدولية)»، يشير التحليل إلى أنه تم إحراز بعض التقدم في تحديد مجالات الاهتمام المشترك بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية من حيث الدعوة. ومع ذلك، يبدو أن المؤشرات الحالية لا تأخذ في الاعتبار الحوارات الإستراتيجية مع الحكومة والمانحين وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهو ما قد يشير إلى وجود حاجة إلى زيادة تعزيز المشاركة مع أصحاب المصلحة هؤلاء لصياغة الحوار الإستراتيجي بشأن القضايا ذات الأهمية المشتركة ودفعه إلى الأمام.

البيئة المواتية		
الإجراءات	المؤشرات	الاستنتاجات الأساسية
٧-١ إفساح المجال للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ومساندتها في ممارسة أنشطة الدعوة الجماعية، من خلال تبادل المعلومات، والدعم الإداري والفني، وتيسير الاتصالات الثنائية (المنظمات الدولية غير الحكومية/المنظمات الوطنية غير الحكومية، والأمم المتحدة/المنظمات الوطنية غير الحكومية، والجهات المانحة/المنظمات الوطنية غير الحكومية).	**٧-١أ** أمثلة على تدابير المساندة المتخذة (تلك المحددة في الإجراء 7-1) لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على الدعوة. **التعريف:** عدد تدابير المساندة التي اتخذتها الجهات الفاعلة الدولية لتعزيز قدرات الدعوة لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (التدريب، التوظيف، التمويل، إلخ).	**النتيجة: 63 نشاطًا من 8 من جهات فاعلة دولية.** أفاد 42% من الجهات الفاعلة الدولية (19/8) بأن منظماتها ساندت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتقوية قدراتها في مجال الدعوة، وأفادت تلك الجهات الثماني أيضا بأنها ساندت 63 نشاطًا في مجال الدعوة في خلال عام 2021، بمتوسط 8 أنشطة لكل جهة من الجهات الفاعلة الدولية. ولم تشر أي من الجهات الفاعلة الدولية إلى تخصيص ميزانية محددة لهذا الغرض أو تخصيص موظفين محددين، بل أشار معظمها إلى مبادرات تدريبية.
٧-٢ تُحدد كل من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية مجالات الاهتمام المشتركة، وتقود هذه الجهات حوارًا إستراتيجيًّا مع الحكومة، والجهات الممولة، والمجتمعات المحلية (الوطنية والإقليمية والدولية).	**٧-٢أ** عدد وثائق الدعوة والمناصرة النهائية (الجماعية أو المشتركة). **التعريف:** يشير هذا المؤشر إلى عدد أمثلة وثائق الدعوة المشتركة، مثل الملصقات أو ورقات الموقف أو النشرات وأحيل هذا السؤال إلى كل من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية للسؤال عما إذا كانت منظماتها قد أعدت وثائق دعوة مشتركة.	**النتيجة: 75 وثيقة دعوة من 12 جهة فاعلة.** أشار 34% (35/12) من الجهات الفاعلة (5 من الجهات الفاعلة الدولية و7 من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية) بشكل إيجابي إلى أنهم أعدوا وثائق دعوة مشتركة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية/الجهات الفاعلة الدولية. بالنسبة لتلك التي أبلغت بالإيجاب عن هذا، أشارت إلى أن عدد المواد المشتركة هو 75 بمتوسط 6 لكل جهة فاعلة.

	٧-٢ب أمثلة على الحوار والدعوة المشتركَيْن (الخاصَّيْن والعامَّيْن) اللذَيْن يضطلع بهما كل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والجهات الفاعلة الدولية، وتحديد نتائج الدعوة حَسَب الاقتضاء. **التعريف:** عدد فعاليات الدعوة المشتركة التي تنفذها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والجهات الفاعلة الدولية، ويجوز أن يكون الحدث المشترك عبارة عن ندوة إلكترونية أو ورشة عمل أو حوار تشاوري.	**النتيجة: ٥٨** أفاد ٣٤٪ (٣٥/١٢) من الجهات الفاعلة بأنها أجرت أنشطة دعوة مشتركة مع جهات فاعلة أخرى، وكانت النسبة متماثلة كثيرًا فيما بين كل من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، حيث بلغت ٣١٪ (١٦/٥) من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية و٣٦٪ (١٩/٧) من الجهات الفاعلة الدولية. وأبلغت الجهات الفاعلة الدولية عن عدد أكبر من الأنشطة المشتركة، حيث بلغت ٤٦ نشاطًا مقابل ١٢ نشاطًا أبلغت عنها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

الخاتمة والتوصيات

بشكل عام، يُعَد محلية العمل الإنساني في الأردن عملية مستمرة تتطلب التضافر والتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية. ويشير تحليل دراسة خط الاساس إلى أن حالة تنفيذ أجندة محلية العمل الإنساني في الأردن بما يتماشى مع إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لمحلية العمل الإنساني بلغت مرحلة متوسطة – حيث أُحرز تقدم كبير، غير أنه ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود والتضافر بين أصحاب المصلحة لتسريع خُطى العمل.

والأهم من ذلك، سلط التحليل الضوء على أن عملية محلية العمل الإنساني تطرح أيضًا تحديات خاصة بها. ومِن ثَم، فمن الضروري ضمان توافر الموارد اللازمة لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك التمويل والموظفين، للاضطلاع بهذه المسؤوليات بكفاءة. وفضلًا على ذلك، هناك حاجة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة لمعالجة العقبات والقيود التي قد تُعيق عملية محلية العمل الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة حدثت تغيرات سياقية جديدة في الأردن، وهو ما أدى إلى تحديات جديدة للمنظمات المحلية والوطنية ومنع التقدم بخطًى سريعة في مجال محلية العمل الإنساني. وكان لإغلاق الصندوق الإنساني الأردني في عام ٢٠٢٢ تأثير كبير على فُرص التمويل المباشر للعمل الإنساني للمنظمات المحلية. وبناءً على التحليل الأساسي، ينبغي للإجراءات اللاحقة بشأن محلية العمل الإنساني في الأردن أن تعطي الأولوية لمعالجة المجالات التالية التي تمت الإشارة إلى وجود فجوات فيها:

جودة الشراكة

معالجة المواقف المتباينة للسلطة بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية باستخدام مصفوفات تقاسم الصلاحيات عند إعداد البرامج مع الشركاء لضمان تقاسم عملية صنع القرار والتعاون وجعلها مرئية.

تعزيز الأدوار القيادية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال دورة البرامج، بما في ذلك في تصميم البرامج في المشروعات المشتركة مع الجهات الفاعلة الدولية. اعتماد نهج قائم على نقاط القوة يدرك ويستفيد من نقاط القوة والقدرات الفريدة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية طوال دورة حياة المشروع، من التصور الأولي إلى الأنشطة والتمكين.

تصميم وصياغة اتفاقيات شراكة تعالج المخاوف والاهتمامات التي تثيرها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لضمان القدرة على تنفيذ علاقات الشراكة باللغة العربية.

ضمان إجراء تقييمات للاحتياجات بصورة متبادلة. وينبغي ألا يُنظر إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على أنها جهات لجمع البيانات فحسب، بل ينبغي أن تشارك في التصميم والتحليل وكذلك التعلُّم والتخطيط واتخاذ القرارات على أساس النتائج.

المشاركة

توجد حاليًّا آليات للمساءلة مع الجهات الفاعلة الدولية أكثر منها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وينبغي أن تتاح للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التي تنخرط على نطاق الواسع مع المتضررين من الأزمات آليات مجتمعية لاستقاء الملاحظات التقييمية تتسم بالشمولية وسهولة الوصول إليها من قِبَل الأشخاص ذوي التنوعات والقدرات المختلفة مثل النساء والفتيات وذوي الإعاقة والأُميين. ويجب النظر في تطوير آلية مساءلة مشتركة بين جميع المنظمات لتقليل التكاليف وضمان توفر آليات عالية الجودة لاستقاء الملاحظات التقييمية للجميع. ضمان التزام آليات المساءلة بمعايير الاتصال المتبادل.

وضع إستراتيجيات وآليات موجهة لتسهيل المشاركة المجتمعية النشطة، مع مراعاة إدراج النوع الاجتماعي والعمر والتنوعات الأخرى، في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد للمشروعات الإنسانية، وضمان أن أصواتهم وتفضيلاتهم تشكل النواتج.

التمويل

تعزيز المخصصات المالية والتمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويشمل ذلك تسهيل عملية الحصول على أموال مباشرة لصالح الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتشجيع المانحين والجهات الفاعلة الدولية على مراجعة سياساتها لدعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإعطائها الأولوية في المبادرات الإنسانية. فمن خلال التوافق مع متطلبات المانحين وتعزيز بيئة تمويل مواتية، يمكن أن يكون لجهود محلية العمل الإنساني فُرصة أكبر للنجاح والاستدامة.

يجب معالجة العوائق التي تَحُول دون حصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تمويل جيد، على سبيل المثال من خلال دعم قدرات تقديم المقترحات، وإعداد الموازنات، والحوكمة المالية بشكل عام.

ينبغي النظر إلى الجهات الفاعلة الدولية باعتبارها مؤسسات وسيطة تضطلع بمسؤوليات تخصيص تمويل جيد للجهات الفاعلة المحلية والوطنية على غرار ما يضطلع به المانحون. ويجب أن تسمح بالتمويل المرن والتمويل متعدد السنوات والنفقات العامة للمنظمات الشريكة، تمامًا مثلما تدعو الجهات المانحة إلى أن تفعل ذلك معها.

تحديد إستراتيجيات الاستدامة طويلة الأجل لجهود محلية العمل الإنساني، مع التركيز على تطوير القيادة المحلية وقدرات تعبئة الموارد. النظر في إستراتيجية مفصلة لمعالجة فجوة التمويل الناجمة عن إغلاق الصندوق الإنساني الأردني من خلال تضمين نماذج تمويل بديلة، مثل الصناديق المجمعة أو مبادرات جمع التبرعات المحلية.

القدرات

يجب تنفيذ خُطط بناء القدرات بطريقة شاملة وتعاونية مع الإقرار بالحاجة إلى تعزيز القدرات وتقاسمها بين كل من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية على السواء.

التنسيق

ويمكن بذل مزيد من الجهود لمعالجة العوائق التي تحول دون مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتعزيز زيادة مشاركتها وقيادتها لآليات تنسيق الشؤون الإنسانية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات حول آليات التنسيق، والسماح بالمشاركة باللغة العربية، والتأكد من أن اللغة التقنية مفهومة، وضمان شغل المناصب القيادية أيضًا من قبل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ومن خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بنشاط، والاهتمام بوجهات نظرها وخبراتها، يمكن لآليات التنسيق أن تُصبح أكثر شمولًا وفعالية واستجابة لاحتياجات السكان المتضررين.

هناك حاجة إلى جهود متواصلة من كل من الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتقوية التنسيق الوطني والمشاركة فيه، وضمان استجابة إنسانية أكثر شمولا ومدفوعة محليًّا في الأردن.

التأكيد على أهمية الدعوة للسياسات مع الحكومة لمعالجة المعوقات النظامية من خلال تضمين إستراتيجيات للمشاركة مع أصحاب المصلحة الحكوميين لتحسين البيئة القانونية والتشغيلية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

تصور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

يجب على الجهات الفاعلة الدولية تعزيز الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تصميم وتقديم المساعدات الإنسانية وتهيئة مزيد من وسائل الإعلام وقنوات المعلومات المتنوعة لتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة الأكثر تنوعًا - مثل الاجتماعات المجتمعية أو البث الإذاعي أو وسائل الإعلام المطبوعة.

استكشاف فرص تعزيز الدعم المقدَّم للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للمشاركة في مبادرات الحوار الإستراتيجي فيما يتعلق بصياغة استجابة إنسانية أكثر تنسيقًا وتأثيرًا.

توصية بشأن جمع البيانات مستقبلًا

في خلال عملية إعداد التقارير، لوحظ وجود ثغرات في البيانات بين مختلف الجهات الفاعلة على جميع المستويات المشاركة في العمل الإنساني في الأردن. وفي ذلك إشارة إلى الحاجة إلى إنشاء آليات شاملة ومتسقة لجمع البيانات والإبلاغ عنها لضمان تمثيل أكثر دقة للمشهد الإنساني.

ينبغي مراجعة عملية رفع التقارير لضمان إمكانية تتبع النتائج ورصدها بكفاءة. ويمكن أن يتضمن ذلك زيادة تنقيح تنسيق التقارير لإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني، وتوضيح متطلبات البيانات، ووضع إرشادات واضحة لإعداد التقارير.

ضرورة تحديد وتيرة الإبلاغ والرصد وفقًا لإطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني ومواءمتها مع خريطة طريق محلية العمل الإنساني بالأردن.

ضرورة إيجاد طرق جديدة لإشراك مزيد من الجهات الفاعلة، سواء الجهات الفاعلة الدولية أو الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المحلية، في عملية رفع التقارير. ومن شأن ذلك أن يتيح بيانات أكثر تمثيلا. وينبغي بذل الجهود لتشجيع ودعم مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في عملية الإبلاغ، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية إذا لزم الأمر قبل عملية رفع التقارير وفي أثنائها.

ضرورة إجراء مزيد من المراجعة لمؤشرات إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلُّم لمحلية العمل الإنساني، والمستخدمة في إعداد التقارير، للسماح ببيانات أكثر دقة ولتسهيل عملية إعداد التقارير. كما عُدَّ عدد المؤشرات تحديًا.

اقتراح إجراء مزيد من جهود الدعوة القائمة على الشواهد لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المتنوعة في تنفيذ أجندة المحلية في الأردن وملكيتها لها، وتعزيز فهم دورها ومسؤولياتها في العملية.

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen